

Distr.: General
15 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس
الجمعية العامة من البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس
الجمعية العامة للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل إليه ترشيح حكومة جمهورية الفلبين لعضوية
مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، في الانتخابات المقرر
إجرائها أثناء انعقاد الدورة السبعين للجمعية العامة في نيويورك.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين من مكتب رئيس الجمعية العامة تعميم
هذه المذكرة ومرفقها المعنون "ترشح الفلبين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة
٢٠١٦-٢٠١٨: تاريخ في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والالتزام بها على الصعيد الوطني
والإقليمي والدولي" (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق

191015 161015 15-17887 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة

ترشح الفلبين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

تاريخ في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والالتزام بها على الصعيد الوطني
والإقليمي والدولي

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

السياسة الوطنية لحقوق الإنسان

١ - تولي حكومة الفلبين أهمية كبرى لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويكرّس دستور
الفلبين إعلاء كرامة كل إنسان وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كسياسة عامة
للدولة. ويتناول الدستور بالتفصيل الحقوق المدنية والسياسية في شرعة الحقوق، كما يتضمن
مادة قائمة بذاتها تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وتشمل الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية. وينص الدستور أيضاً على إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وهي
مؤسسة وطنية تُعنى بحقوق الإنسان.

٢ - وتحت عنوان "تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياق التنمية وممارسة الحكم"،
تحدّد خطة الفلبين الثانية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ المسار المتعلق بتعميم مراعاة
حقوق الإنسان في شؤون الحكم والمجتمع الفلبيني. وتغطي الخطة المتعلقة بحقوق الإنسان، التي
وُضعت تحت إشراف اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، وهي هيئة مشتركة بين الوكالات
يرأسها مكتب رئيس الجمهورية، مسارات عمل حكومة الفلبين وفقاً لالتزاماتها المعلنة
بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد عملت الفلبين على تعميم مراعاة حقوق
الإنسان عند وضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة بها، عن طريق خططها الوطنية
الإئتمائية، وآخرها برنامج عمل الحكومة للنمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي سياق خطة
الفلبين للتنمية، تشكل حقوق الإنسان أحد الشواغل المشتركة بين عدة قطاعات. وتتضمن
الخطة إشارة كذلك إلى اتباع النهج الإئتمائي القائم على حقوق الإنسان كواحد من مبادئها
التوجيهية الرئيسية.

المؤسسات الوطنية

٣ - اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان هي الهيئة الرئيسية المشتركة بين الوكالات، داخل
السلطة التنفيذية للحكومة، المنوط بها تنسيق تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية

لحقوق الإنسان، والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. أما لجنة الفلبين لحقوق الإنسان، فهي مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تتولى رصد امتثال الحكومة لالتزاماتها المعلنة في مجال حقوق الإنسان.

أحدث التطورات في ما يتصل بالتشريعات والسياسات والبرامج الوطنية الرئيسية

٤ - سنتّ الفلبين مؤخراً قوانين تاريخية لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنها ما يتعلق بحقوق المرأة، من خلال اعتماد قانون عام ٢٠١٢ بشأن الأبوة المسؤولة والصحة الإنجابية، وحقوق الطفل، من خلال اعتماد قانون عام ٢٠١٣ لمناهضة تسلط الأقربان، والحق في التعليم الجيد، من خلال اعتماد قانون عام ٢٠١٣ لتعزيز التعليم الأساسي. وسعيًا إلى مواصلة تعزيز حقوق كبار السن، عدّلت الفلبين ما يُعرف بقانون المواطنين كبار السن الموسّع لعام ٢٠١٠، من أجل توفير التغطية الإلزامية بالتأمين الصحي في الفلبين لجميع المواطنين من كبار السن. وتم اعتماد قانون عام ٢٠١٣ من أجل تقديم تعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والاعتراف بالأضرار التي تعرضوا لها خلال نظام الحكم العرقي في عهد رئيس الفلبين الأسبق فرديناند ماركوس. كما اعتمدت الفلبين مؤخراً قانوناً لحماية حقوق الشرائح الضعيفة من السكان، من قبيل العمال المتزليين، وتحسين الرعاية المقدمة إلى تلك الشرائح من خلال القانون المتعلق بالعمال المتزليين لعام ٢٠١٢.

٥ - وظلت الفلبين تولي الأولوية القصوى لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والنهوض بالحكم الرشيد، من خلال التنفيذ المستمر لتدابير مكافحة الفساد. وفي إطار سياسة التنمية التي تركز على تحسين الشفافية والمساءلة في الحكم، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة، وتعزيز السلام والأمن من أجل التنمية، وكفالة سلامة البيئة، تعمل حكومة الفلبين على استثمار مواردها في شعبها بغية تحسين نوعية حياة أبناء الفلبين، وتمكين الفقراء والمهمشين، وتعزيز التماسك الاجتماعي للدولة.

دور مؤثّر في إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٦ - قدمت الفلبين إسهاماً ممتد الأثر في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبخاصة المواد المتعلقة بتساوي البشر أجمعين في الكرامة والحرية، والمادة المتعلقة بعدم التمييز.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

٧ - الفلبين دولة طرف في ثمانية من الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي ستة بروتوكولات اختيارية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب الذي انضمت إليه في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

عضو بناءً في مجلس حقوق الإنسان وآلياته الفرعية

٨ - انتُخبت الفلبين كعضو مؤسس لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ وأعيد انتخابها لفترة ثانية ممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠. وعملت الفلبين مجدداً كعضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٩ - ولا تزال الفلبين ترى أن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يكون شريكاً للدول والجهات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال إتاحة منبر لإقامة حوار حقيقي بناءً، مع التركيز بقوة على تنمية القدرات والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

١٠ - وخلال السنة الأولى من عمل المجلس، اضطلع الممثل الدائم للفلبين في جنيف بدور الميسر لأعمال الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية العامل بين الدورات المكلف بصياغة توصيات محدّدة بشأن جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان وبرنامج عمله السنوي وأساليب عمله ونظامه الداخلي. وتمخّض ذلك عن جزء هام من مجموعة تدابير بناء مؤسسات المجلس المرفقة بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥.

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، انتُخب الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة في جنيف نائباً لرئيس مجلس حقوق الإنسان، وكان يمثل دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

١٢ - كما شاركت الفلبين على نحو فعال في الاستعراض المتعلق بمجلس حقوق الإنسان الذي أُجري في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وقدمت توصيات ملموسة لتحسين عمل المجلس وأدائه.

١٣ - ويعمل خبراء فلبينيون في آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وفي فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي.

الاستعراض الدوري الشامل

١٤ - تؤيد الفلبين بقوة آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه الآلية تتيح أداة مفيدة جداً لإحداث تغيير حقيقي على أرض

الواقع، إذ أنها تشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة فيها بطريقة بناءة، والعمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان داخل البلدان وفقاً للأولويات الوطنية لكلّ منها والتزاماتها وتعهداتها الدولية.

١٥ - وترى الفلبين أن ثمة حاجة إلى التركيز بقدر أكبر على تقديم الدعم الدولي لبناء القدرات، وذلك لتمكين البلدان من تنفيذ التوصيات التي قبلت بها تنفيذاً أفضل.

١٦ - وخضعت الفلبين لاثنتين من دورات الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة وفود لها رفيعة المستوى، وهو ما يظهر الالتزام القوي للحكومة بتلك العملية. ويشترك وفد الفلبين في جنيف مشاركة نشطة في جلسات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، من خلال العمل في الهيئات الثلاثية وتقديم تعليقات بناءة وتوصيات إلى الدول الخاضعة للاستعراض.

التعاون مع هيئات رصد المعاهدات

١٧ - قدّمت الفلبين، على سبيل الوفاء بالتزامها بتحسين نظامها الخاص بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ صكوك حقوق الإنسان التي هي دولة طرف فيها. كما قدّمت الفلبين خلال العام الماضي تقارير دورية إلى لجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأجرى وفد من كلّ من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الفرعية لمنع التعذيب زيارة إلى الفلبين في إطار إجراءات التحقيق السري في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، على التوالي.

١٨ - وتأخذ حكومة الفلبين في الحسبان الآراء والملاحظات الختامية الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات لدى قيامها باستعراض وتحسين تشريعاتها وسياساتها وبرامجها ذات الصلة، وكذلك عند صياغتها خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

التعاون في إطار الإجراءات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان

١٩ - تقف الفلبين على أهبة الاستعداد للتعاون والتعاون بشكل بناء في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وهي من المشاركين الرئيسيين في رعاية ولاية المقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، الذي أجرى زيارة إلى الفلبين في عام ٢٠١٢.

٢٠ - وفي مطلع عام ٢٠١٥، أجرى المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء زيارة إلى الفلبين بناءً على دعوة من الحكومة. كما وجهت الفلبين دعوة رسمية إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً لإجراء زيارة إلى البلد في عام ٢٠١٥.

الإسهامات في المبادرات الدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والدعم المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٢١ - تشارك الفلبين بفعالية، بصفتها المقدم الرئيسي لقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، في الجهود الحثيثة المبذولة من أجل اعتماد أطر معيارية أكثر إحكاماً وتحسين التعاون الدولي لمكافحة آفة الاتجار بالبشر.

٢٢ - وتواصل الفلبين عملها مع البلدان الشريكة لكفالة أن تظل مسألة الأثر الضار الناجم عن تغير المناخ في أعمال حقوق الإنسان في طليعة المناقشات الجارية في مجلس حقوق الإنسان.

٢٣ - والفلبين عضو أيضاً في منتدى التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان الذي يشترك في تقديم قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بتنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢٤ - وتمشياً مع إيمانها بأن حماية حقوق الإنسان لأشد الفئات ضعفاً ينبغي أن تظل أولوية مجلس حقوق الإنسان، تشارك الفلبين باستمرار في رعاية المبادرات المتعلقة بمسائل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، والأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥ - كما تدعم الفلبين مبادرات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين على الحدود الدولية.

٢٦ - والفلبين، على الرغم من كونها بلداً نامياً، تقدم كل عام تبرعاً مالياً إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

٢٧ - تشعر الفلبين بالتقدير إزاء العمل الذي تضطلع به مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وتعترف باستقلال المؤسسة وبدورها الهام في كفالة قيام الحكومة بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٨ - وتعمل حكومة الفلبين على نحو وثيق مع منظمات المجتمع المدني، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان، وهي تُجري مشاورات في إطار صياغة تشريعاتها وسياساتها وبرامجها ذات الصلة، وتعمل مع الشركاء من المجتمع المدني في المنتديات الإقليمية والدولية.

التعهدات والالتزامات

٢٩ - تكرر الفلبين تأكيد التزامها بما يلي إذا ما أعيد انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان:

(أ) العمل بطريقة بناءة مع جميع الدول والجهات المعنية، وتعزيز الحوار والتعاون من أجل زيادة كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان، باعتباره الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المنوط بها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ب) مواصلة التركيز على أهمية مواءمة الأهداف والمعايير والاستراتيجيات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) مواصلة القيام، على الصعيد المحلي، بتعزيز تنفيذ جميع الالتزامات والبرامج بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، واحترام سيادة القانون، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

(د) الاستمرار في التكلم باسم الفئات الضعيفة، ولا سيما المهاجرين والنساء والأطفال، ودعم اتباع النهج القائمة على حقوق الإنسان التي تعالج شواغل هذه الفئات بطريقة شاملة وإيجابية وعملية؛

(هـ) الاستمرار في مراعاة التحديات الراهنة والمستجدة التي تُلقى بآثرها على حقوق الإنسان، ومنها تغيّر المناخ والاتجار بالبشر والهجرة؛

(و) مواصلة العمل النشط مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وفي إطار الإجراءات الخاصة، ومع الآليات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان؛

(ز) مواصلة دعم الانضمام العالمي إلى الاستعراض الدوري الشامل، مع الإقرار بقدرته على إحداث تغييرات حقيقية على أرض الواقع من خلال الحوار البناء والتعاون الدولي؛

(ح) مواصلة دعم العمل الهام الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ط) مواصلة التفاعل والتعاون بشكل مفيد مع الجهات المعنية داخل المجتمع المدني بقضايا حقوق الإنسان، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي؛

(ي) مواصلة تعزيز المبادرات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كالمبادرة المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وتلك المتعلقة بتعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، علاوة على المناقشات بشأن أعمال الحق في التنمية، ومواصلة العمل على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم الدعم إليها في هذا الصدد؛

(ك) مواصلة العمل بنشاط في الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.